سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

ديمقراطية الأسد ومفهوم الشعب

أنور بدر

إحدى سمات الربيع العربي هو المطالبة بالحرية, ردا على عقود من الاستبداد التي عاشتها الشعوب في ظل أنظمة سمتّها العامة الفساد والقمع, فكانت مطالب الديمقراطية وتداول السلطة والحريات العامة في أولويات الناس الذين انتفضوا ضد حكامهم.

ومع ذلك يخرج علينا نائب وزير الخارجية السوري الدكتور فيصل المقداد بعد ١٠٠٠ يوم من بدء الثورة والقتل والتدمير الذي مارسه النظام بحق سوريا والسوريين ليقول: إن المعارضة في بلاده «ترفض الديمقراطية» و «تخاف مما يريده الشعب», وهي عبارة ذكية فيما يعتقد قائلها بأنها موجهة إلى مستمع غبي. فما هي الديمقراطية؟ ومن هو الشعب من وجهة نظر السيد المقداد؟

منذ تاريخ ٢١كانون الأول ١٩٣٦ وحتى ٢٢ شباط ١٩٧١ أي خلال ٣٤ سنة تناوب ٢٠ رئيس على السلطة في سوريا, وبعد ذلك وخلال٤٣ سنة لم تعرف سوريا إلا سلطة الأسد الأب وابنه! فهل هذه الديمقراطية التي يتشدق بها السيد المقداد؟

كذلك عرفت سوريا الانتخابات الديمقراطية بشكليها الرئاسي والبرلماني قبل سلطة البعث التي بدأت في آذار ١٩٦٣, ولم نعرف في حقبة الأسد أي انتخابات ديمقراطية, حيث استبدلت العملية الانتخابية بما سمي استفتاء في دستور ١٩٧٣ الذي طوب سوريا لحكم البعث, فالرئيس الذي يجري الاستفتاء عليه يكون مرشحا من القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم, وكانت النتيجة خمسة إستفتاءات مزورة حصل خلالها حافظ الأسد وابنه بشار في كل مرة على تأييد يفوق الـ٩٧ بالمئة من عامة الشعب! فهل هذه هي الديمقراطية التي يدّعي نظام الأسد تطبيقها؟ والتي يتغنى بها السيد المقداد؟

نعم إذا كانت هذه هي الديمقراطية التي يدعونا إليها السيد المقداد فنحن نرفضها كمعارضة وكشعب أيضا, كما نرفض قانون الطوارئ الذي عاشت أجيال من السوريين في ظله منذ انقلاب أذار ١٩٦٣, حيث صادر الحياة السياسية والنشاط الحزبي والحريات العامة والخاصة, فهل يعرف السيد المقداد أن النوادي الرياضية والثقافية والكشفية صودرت في سوريا منذ ذلك التاريخ لصالح اتحاد شبيبة الثورة؟ وهل يعرف أن حرية الصحافة والإعلام ألغيت لصالح إعلام وصحافة السلطة؟ وهل يعرف أن التقدم إلى أي وظيفة صغيرة أو كبيرة كان يحتاج إلى موافقة أمنية؟ وهل يعرف السيد المقداد, وهو ابن درعا غير البار, أطفال درعا الذين كتبوا على حيطان المدرسة «الشعب يريد إسقاط النظام», وهل يعرف المقداد ماهية ذلك الشعب الذي يريد اسقاط النظام؟

إذا كان الشعب, كما يعتقد المقداد وآل الأسد, هم الأجهزة الأمنية الذين عذبوا وقتلوا أطفال درعا, أو هم شبيحة الأسد وقواته الذين قتلوا خلال الثورة السورية أكثر من ١٥٠ ألفاً بينهم ١٠ آلاف طفل, وهم من قصف المخابز والمشافي ببراميل البارود, وهم من قصف المدن والأحياء السكنية بصواريخ سكود, واستخدم القنابل العنقودية والأسلحة والكيماوية ضد المدنيين, فنحن نخاف حقيقة منهم, ونطالب بإقصائهم ومحاكمتهم كمجرمي حرب.

فالشعب هم أولئك الذين انتفضوا على سنوات القمع والذل التي هيمن فيها البعث وبشكل خاص آل الأسد لنصف قرن من الزمن, وليسوا أولئك الشبيحة والمستفيدين والمساهمين بنظام القتل والفساد والطغيان في سوريا, كما سيعتذر هذا الشعب الذي بات أكثر من نصفه نازحاً عن دياره أو مهجراً في أصقاع الأرض الأربع, عن عروض الاستفتاء على بقاء الأسد من رحيله, التي يقدمها المقداد وأكثر من «غوبلز» مازالوا يعملون في خدمة هذا انظام.

الافتتاحية

رؤية أطلسية لسوريا

سامي شيحان

على هامش الجلسة الختامية لقمة المجلس الأطلسي للطاقة والاقتصاد التي عقدت في إسطنبول, أقيمت جلسة نقاشات جدية وحيّة لما يمكن عمله حيال الفوضى التي تحدث في سوريا, لكنها ذات طبيعة استشارية, توصلت لنتيجتين, الأولى بأن غض الطرف عن هذه الأزمة سيؤدي إلى نتائج لا يرغب بها, والثانية أن حلّ الأزمة السورية مع مراعاة مصالح الغرب يحتاج إلى استراتيجية شاملة تتحمل مسؤوليتها الولايات المتحدة والقوى الغربية كافة، وبقيادة أمريكية فعلية.

واتفق أعضاء اللجنة على أن تغيير نظام الأسد وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تضمن حق المواطنة لكل السوريين دون تمييز، ينبغي أن يكونا الهدف الرئيسي للغرب وحلفاؤه في المنطقة, لكن هناك شك حول نوايا الإدارة الأمريكية, فهي إذا كانت مهتمة حقاً في إعادة تقييم استراتيجيتها، أو حتى وضع استراتيجية جديدة كلياً، فهي ليست بحاجة لانتظار مؤتمر جنيف. فدعم المقاومة الوطنية للحد الذي يجعلها قوية وقادرة على مقاومة الأسد والقاعدة سوية، هي الاستراتيجية الأفضل والأنجع لأمريكا وللقوى الغربية، وعليهما أن يعملا حقيقيةً على وضع خطط لتنفيذ ذلك من الآن. لقطع الطريق على القاعدة ومنتسبيها الذي يسيطرون على مناطق خارجة عن سيطرة النظام.

فإذا كان تغيير نظام الأسد هو أمر جوهري وهام، من وجهة نظر بعض المشاركين في الجلسة, إلا أنهم يشكون بحدوث ذلك دون دعم حقيقي للفاعلين على الأرض. فالمعارضة المدنية المسلحة تتم محاصرتها من قبل النظام ومن قبل الإسلاميين المتشددين أيضاً، وهذا يدعم مقولة الأسد وحلفائه في أن أي بديل لنظامه سيكون هو القاعدة.

ويشك المجتمعون بجدوى أي حل عسكري, فالتحول السياسي سيأتي لامحالة، لكن تحقيقه سيكون على المدى الطويل، مع انتقاد لدور روسيا التي جعلت الغرب معتمداً تماماً على مؤتمر جنيف، الذي عملت على إفراغه من أي مضمون حقيقي, فهي تهدف بذلك إلى إطالة أمد الأزمة وإطالة حياة النظام فقط لا غير.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٦) ٢٠١٣/١٢/٩

لبنان بين براثن الأسد !

نبيل حيفاوي

مدينة طرابلس في شمال لبنان باتت مسرحاً لعمليات التمزيق الطائفية للمجتمع اللبناني, على يد أجهزة نظام الأسد, وأدواته الطائفية هناك.

وإن كان «الحزب العربي الديمقراطي» بزعامة علي عيد يقف في واجهة تلك الأدوات. باعتباره تمثيل صافي للطائفة العلوية في شمال لبنان, وهم العمال المتحدرين من ريف الساحل السوري, والذين شملهم إحصاء ١٩٤٣ في لبنان.

لكن اليد الخفية, والظاهرة أحياناً لحزب الله, هي الأكثر فعلاً وتأثيراً, من خلال قدراته الأمنية والعسكرية, ونفوذه في مؤسسات الدولة, والعسكرية منها بشكل خاص.

بينما يقف نظام الأسد وراء تلك الأحداث الدموية, ويحركها من شمال لبنان وبقاعه, كلاعب وحيد على خشبة مسرح يمارس فيه التخريب, للفت أنظار العالم لاحتمال تفجير الحرب الأهلية في لبنان, وتوظيف ذلك كفزاعة للدول الإقليمية وللعالم, في رسالة منه تقول: إذا استمرت الثورة السورية في تهديد وجوده, فهناك انفجار في عموم المنطقة, يهدد الأمن والاستقرار الدوليين, طالما صرَح الأسد بهذا التهديد, وواكبته ماكينته الإعلامية والسياسية في مختلف المنابر.

ما شهدته طرابلس وقبلها صيدا, وتفجيرات الضاحية الجنوبية معقل قيادة حزب الله, يأتي في إطار واحد من تداعيات المسلسل التخريبي للبنان. ولا شك بأن قوى طائفية أخرى, بما قامت به من ردود فعل عنيفة, قد أخفت قليلا الحقيقة الكامنة وراء المسلسل الدموي الذي صنعه نظام بشار الأسد, بدخول قواته مباشرة إلى الأراضي اللبنانية, من البقاع في عرسال ومن الشمال في منطقة عكار, والقرى الحدودية اللبنانية, ومن جهة ثانية شكل انخراط حزب الله في عملية قتل الشعب السوري, إقحاما للبنان في الصراع في سوريا نصرة للأسد, وتنفيذا لأجندة إيرانية على مستوى المنطقة.

ليست الصراعات الطائفية والسياسية التي تجري اليوم في لبنان, وليدة أحداث الثورة السورية, بل ترتبط بتاريخ تدخل النظام السوري في لبنان, منذ اجتياح الأسد عام ١٩٧٦للبنان عسكرياً, وبضوء أخضر أميركي, وبمظلة عربية سميت «قوات الردع العربية», حيث راح يدمر النسيج الهش للصيغة السياسية اللبنانية, كي يعزز وجوده وبقائه.

هذا إلى جانب محاولاته تدمير الوحدة الوطنية الفلسطينية, باللعب على تناقضات فصائلها, واستدراج أطراف منها لأجنداته في بسط السيطرة على لبنان, ومحاولاته للانقضاض على العامل الفلسطيني في مداولات ما يدعى «عملية السلام». زد على ذلك توظيف أدواته التي تنتحل اسم فلسطين (الجبهة الشعبية – القيادة العامة, ومنظمة الصاعقة», في عمليات أمنية لمطاردة المعارضين السوريين واختطافهم أو اغتيالهم.

لقد استقطب النظام مجموعات لبنانية من مختلف الطوائف, ووظفها ضد الحركة الوطنية اللبنانية, وأدخلها في صراعات ضمن الطائفة الواحدة, وبين هذه الطائفة وتلك. وليس مبالغة القول: إن سياسة فرِق تسد, الاستعمارية البغيضة, قد تعلمها ومارسها نظام الأسد في لبنان, وبشكل ما أيضا في بنية المجتمع السوري متعدد المكونات.

في السبعينيات, حيث الحرب الأهلية في لبنان, عمل نظام الأسد على استثمارها لتثبيت وضعه الداخلي, بإظهار مقدرته على توجيه الأحداث هناك, في مواجهة المشروع الوطني الديمقراطي, وانعكاساته على دعم النضال الوطني الفلسطيني ضد إسرائيل. وهو الأمر الذي يعزز قبوله في العالم الغربي, ويبتعد به عن التهديد الإسرائيلي.

واليوم في تخريبه للداخل اللبناني, يتابع نهجه القديم, لكنه هذه المرة لحماية نفسه من ثورة الشعب السوري, وبأدوات مختلفة عن تلك التي استخدمها في السابق. ويوفر له حزب الله أفضل تلك الأدوات. كذلك علي عيد وحزبه الذي يمثل بيدق صغير تلعب به مخابرات النظام السوري.

إنه نهج متواصل, أسسه حافظ أسد وتابعه بشار, يقوم على تدمير كل شيئ, من أجل البقاء. بينما تدفع طرابلس ولبنان ثمن هذا النهج المدمر.

كوميديا بقاء الأسد وتراجيديا المرحلة الانتقالية !

ماجد حمود

أعلن وزير إعلام بشار الأسد, عمران الزعبي, أن رئيسه سيقود المرحلة الانتقالية في سوريا!

كما واظب رجال النظام, على امتداد الشهرين الماضيين تلميحهم وتصريحهم, لتأكيد ترشيح رئيسهم لولاية ثالثة. وشرعوا يعدُون العدة لتخريج مهزلة «استفتاء» جديدة يطلقون عليها اسم: انتخابات رئاسية.

هم يعرفون أن الشعب السوري نبذهم وإلى الأبد, ودفع وما يزال ثمنا غاليا في سبيل التخلص من نظام وحشي دموي مدمر ومستبد. وما يدلون به من تصريحات حول قيادة بشار الأسد لمرحلة انتقالية, أو استباق الاستحقاق الانتخابي في العام القادم, فيه رسالتين, الأولى للخارج لجعل طريق جنيف٢مغلقا, خوفا من تكريس طرف سياسي ينطق باسم سوريا, بصرف النظر عن نتائج المؤتمر, ويبدو إصرارهم على بقاء الأسد قائدا للانتقال من باب تعجيز المجتمع الدولي, وهروب مضحك وهزيل من أزمة النظام في علاقاته الدولية, حتى بعض حلفائه سيقفون في موقف حرج من هذا الغلو والاستهتار بالسياسة الدولية, التي أنتج أقطابها مشروع جنيف١. أما الرسالة الثانية, فهي موجهة للداخل, حيث هذا الغلُو يمد الموالين وهماً بالثقة, وربما يبقيهم ملتفين حوله دون تصدع وانهيار, وعلى العكس من ذلك يقصد النظام من إطلاق هذه المواقف, الإيحاء للمعارضين قوته وصلابته وببقائه.

لكن في غضون ذلك كله, هناك سؤال عن هذا التمسك من النظام ببقاء «رأسه», وعدم التخلي عنه, حتى بضمانات دولية, تعفيه من الملاحقة والعقاب. هل هو الغباء, وسوء قراءة الواقع الداخلي والإقليمي والدولي؟

أم أنَ طبيعة النظام البنيوية, التي هي أشبه ما تكون بالعمارات القديمة, حيث حجر واحد إن انتزع منها, تنهار بقية الأحجار, ويسمونه «حجر الغلق», هي السر في مكابرة النظام وتعنته, ورفضه أي تراجع يمكّن من حل «الأزمة» مع بقاء النظام, حسب توجهات عدد من الدول الكبرى؟

يبدو الاحتمال الثاني «حجر الغلق» الذي هو الرابط الوحيد للعمارة القديمة, إن سقط سقطت حجارة العمارة كافة, هو ما يفسر تعنت النظام وتهربه من أي تنازل يتجاوب مع التوجهات الدولية لحل الأزمة في جنيف٢على قاعدة جنيف١.

منذ أيام حافظ أسد كانت الفردية المطلقة هي السمة الرئيسية لنظام السلطة, بارتباطها مع نهج أرساه في علاقات الجماعة العسكرية الأمنية التي يستند إليها, يقوم على خلق التناقضات بين أعمدة السلطة العليا, ومنع انسجامها, وحتى منع ترابط مهامها إلا بالمرور من تحت قرار وتوجيهات الرأس الأول للسلطة.

ويترتب على هذه الطريقة في تكوين القيادات الأولى وإدارة مهامها, أمرين اثنين:

١- استحالة نشوء تحالف تآمري من كبار الضباط والمسؤولين الأمنيين, يستطيع الإطاحة بالرئيس.

٢- استحالة الاتفاق على بديل للرئيس في حال موته, أو عجزه المطلق عن القيام بمسؤولياته, وفي تجربة التوريث دليل على ذلك, فكأن حافظ أسد هو الذي استمر حاكما بتعيين ابنه وريثاً, وعجز كبار القادة عن منع هذا التوريث.

أغلب التقديرات أن هذه البنية التي ورثها بشار الأسد, أصبحت قيدا عليه في حال تفكيره بالتخلي عن موقعه, فالطغمة تمنعه, لتدارك أزمتها وانهيارها. والتشبث ببشار هو قرار طغمة لا تتفق على بديل, وتخشى على سلطتها من التمزق والانهيار إن غاب رأس النظام, «وحافظ الثاني» يحتاج لتعديل دستوري, يقره مجلس الشعب, بجعل سن الرئيس أقل من خمسة عشر عاماً !!

معركة الليرة السورية ومافيا الدولار السلطوية

تحقيق ـ نعيم نصار

«في ظل حكومة فاضلة.. الفقر عارٌ، وفي ظل حكومة سيئةٍ.. الغنى هو العار» (كونفوشيوس).

منذ أكثر من شهر وصل سعر صرف الدولار في سوريا، أمام الليرة إلى رقم غريب وهو ١٢٠ ل.س للدولار، فتراكض كثيرون (يطلق عليهم أصحاب دولار الفقراء) لصرف ما في جيوبهم من دولار، خشية نزول سعر الصرف إلى مستوى آخر، ومضت عدة أيام على هذا الحال فعاد الدولار ليستقر بحدود الـ١٥٠ ل.س، ولم تنفع كل الدعاية الكبيرة التي ضختها حكومة النظام السوري في تخفيض سعر صرفه أكثر من ذلك.

المواطن السوري الذي كان يراقب المشهد بحذر، لسان حاله يقول: ولماذا لم ينعكس الأمر انخفاضاً على أسعار المواد الاستهلاكية في السوق؟ بينما كان التجار يرفعون سابقاً أسعارهم مع ارتفاع سعر صرف الدولار كما يحلو لهم.

بكر عمران «والأسماء مستعارة» دبلوم في الاقتصاد، يشرح الأمر لمنبر حرية، فيذكر بأن النظام اعتمد بالنسبة لسعر صرف الدولار على مجموعة أوامر إدارية أصدرتها الحكومة منذ عدة أشهر، من أجل التحكم بسعر الصرف، تلك الأوامر جاءت من أجل وضع حد لتدهور الليرة السورية أمام الدولار، بمعنى إذا كان الدولار اليوم يصرف ب١٥٠

ليرة سورية فهذا سعر وهمي لقيمة الليرة، فغياب الدورة الإنتاجية في الاقتصاد السوري وتوقف عجلة الإنتاج، يعني أن هناك وضعاً كارثياً يعيشه الاقتصاد السوري، ولولا هذه الإجراءات الإدارية المتعلقة بتجريم التعامل بالدولار، ربما كان وضع الليرة في أسوأ أحواله، حيث قامت أجهزة الأمن باعتقال عدد كبير من أصحاب شركات الصرافة متهمة إياهم بالمضاربة على العملة المحلية، ورأى بكر أن الخط الائتماني الذي فتحته الحكومة الإيرانية لدعم الاقتصاد السوري كان له أثر ايجابي في توقف انهيار قيمة العملة السورية، وطبعاً هذا الخط يعني ديوناً مؤجلة الدفع.

د ـ حسان الحموي نشر منذ أيام في موقع «كلنا شركاء» مادة اقتصادية هامة، شرح فيها بأن ما يحصل في سورية اقتصادياً، لا يخضع لاعتبارات علمية لاقتصاد دولة, وإنما يخضع إلى معايير اقتصاد عصابات مافياوية بمعنى الكلمة، أما الخبير الاقتصادي أسامة القاضي رئيس «مجموعة عمل اقتصاد سوريا» فوصف ما شهدته الأيام الماضية من ارتفاع مفاجئ وسريع لليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، بأنه مسرحية وجزء من الحملة الإعلامية التي تخوضها عصابة الأسد قبل مؤتمر جنيف٢، لتثبت للعالم أنها لا زالت تستطيع التحكم في مفاصل الحياة العسكرية والأمنية والاقتصادية في سورية، فالاقتصاد السوري يعيش حالة عبثية تدميرية.

ورأى الحموي أن ما يؤكد الحالة المافيوية التي يعتمد عليها الاقتصاد السوري ما قامت به حكومة النظام من إجراءات تعتبر خارج أي مبادئ متعارف عليها في اقتصاديات العالم ومنها: ـ منع استيراد الكثير من السلع وحتى الضروري منها.

ـ الامتناع عن دفع الأجور لشريحة واسعة من الموظفين المتواجدين في المناطق المحررة.

ـ رفع أسعار السلع في السوق سواء منها المستورد أو المنتج محليا.

ـ منع التحويل بالعملات الأجنبية في الداخل والخارج.

ـ احتكار سوق التحويلات الخارجية.

ـ ضخ كميات من العملات الأجنبية بأسعار افتراضية في كل فترة.

ـ تجريم التعامل بالعملات الأجنبية في الداخل.

ـ طبع كميات من الدولار والليرة السورية المزيفة وطرحها من قبل الدولة في السوق المحلية. لمنع الاستفادة منها خارج البلاد ولمنع عمليات غسل الأموال، ولسهولة التخلص منها في الفترة القادمة.

ويخلص الحموي إلى أن ارتفاع سعر صرف العملة السورية مقابل الدولار ليس له أية دلالة اقتصادية حقيقية، بسبب عدم استنادها للآليات التي تحدد سعر العملة والتي تجعل من التحكم في سعرها مسألة ذات مرجعية حقيقية.

ويبدو أن إجراءات النظام هذه استهدفت السوريين الذين يعيشون في المناطق المحررة، مثلما استهدفت فقراء سوريا في مختلف المناطق، الذين وصل عددهم إلى رقم ١٨ مليون، والغاية تركيع الشعب وإيصاله إلى حالة من الخنوع والخضوع.

ولكي ندرك حجم التأثير الكارثي في سياسة مافيا النظام الاقتصادية ممثلة بالحكومة ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام، علينا أن نتابع ما كتبه الصحفي السوري «زياد غصن» في جريدة الأخبار اللبنانية بتاريخ ٢٩ ـ تشرين الثاني: أدى فقدان آلاف العائلات السورية لمصدر رزقها الخاص وممتلكاتها، وارتفاع معدلي البطالة والتضخم لمستويات قياسية غير مسبوقة، قدّرت لغاية شهر نيسان الماضي بنحو ٤٨٪ للأول، وما بين ١١٢ - ٣٠٠٪ للثاني، إلى زيادة انتشار مساحة الفقر أفقياً وعمودياً في المجتمع السوري، بنسب تتباين الدراسات غير الرسمية في تقديرها، بين المركز السوري لبحوث السياسات الذي يؤكد أن هناك ٦,٧ ملايين مواطن سوري دخلوا دائرة الفقر لغاية الربع الأول من العام الحالي بينهم ٣,١ ملايين صنفوا في دائرة الفقر الشديد، وبين الأمم المتحدة التي أعلنت أخيراً (عبر الأسكوا) أنّ عدد

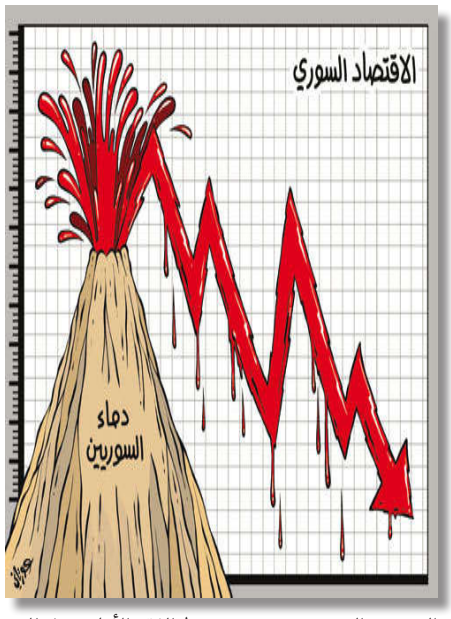

السوريين اليوم ممن هم دون خط الفقر الأعلى يصل إلى ١٨ مليون شخص بنسبة تصل إلى ٧٨٪ من إجمالي عدد السكان، منهم ٨ ملايين تحت خط الفقر الأدنى، مشكلين بذلك نسبة خطيرة تقدر بنحو ٣٤٪ من إجمالي عدد السكان في سوريا.

ويشرح غصن، وأياً تكن التقديرات الصحيحة، فإن توسع مظلة الفقر لم يعد مرتبطاً فقط باستمرار الأزمة والأعمال القتالية، بل بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي أفرزته الأحداث خلال الأشهر الماضية، والذي يبدو أنه سيظل مؤثراً لفترة زمنية ليست بالقصيرة حتى وإن انتهت الأزمة.

بكلام آخر إذا ربطنا المعطيات الهامة المتعلقة بالفقر وأعداد الفقراء في سوريا الواردة في مادة الصحفي زياد غصن، مع المعطيات الهامة الواردة في مادة د ـ حسان الحموي نستنتج أن النظام السوري لا يكتفي بالحل الأمني العسكري على الأرض، إنما رافقه بسياسة اقتصادية مافيوية تدميرية يدفع ثمنها الشعب السوري لا سيما الفقراء منهم.

ومع استمرار الحرب التي يشنها نظام القتل على الشعب الثائر وتوجيه كل طاقات مؤسسات حكومته وميزانياتها لخدمة الحل العسكري الأمني، تزداد يومياً أعداد الفقراء في سوريا، فالطبقة المتوسطة دفنت بفعل الوضع الكارثي للاقتصاد، وهرب القسم الأكبر من التجار، كما صرفت الناس مدخراتها الشخصية، وتعطّلت الأعمال، وسُرّح مئات الآلاف من العاملين في معامل ومؤسسات القطاع الخاص، حتى أولئك المشتغلين في اقتصاد الظل توقفت أعمالهم. وتكفل الغلاء المتصاعد بتفريغ الجيوب مما تبقى فيها.

تلك هي حال سوريا اقتصادياً وحال فقرائها، «فهذا النظام أغلق ويغلق كل الآفاق بما فيها الاقتصادية»، وذلك حسب وصف سجين رأي يساري، قضى في سجون النظام ١٦ عاماً.

ورغم المعاناة الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة وغياب الأمان وارتفاع أعداد النازحين في الداخل والخارج وارتفاع عدد الشهداء، لكن زمن الشعب السوري الثائر لن يعود إلى الوراء.

لاجئون سوريون يتدفقون إلى أوروبا عبر بلغاريا

٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٣ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

هارمانلي، بلغاريا: يتسلم عطار؛ وهو لاجئ في سن المراهقة، كل خمسة أيام حصة تموينية تكفي للأيام الخمسة التالية وتشمل: رغيفاً من الخبز، وعبوة من الصلصة المصنوعة محلياً، وعلبة لحوم محفوظة، وعلبة من السمك المُعَلَّب مع معجون الطماطم.

يقول اللاجئ السوري البالغ من العمر ١٦ عاماً لموظفي المفوضية في مخيم هارمانلي المكتظ في بلغاريا حيث يأوي نحو ١,١٠٠ شخص من بينهم ٣٠٠ طفل يعانون الإهمال في حاويات وخيام دون تدفئة كافية أو مرافق للصرف الصحي فضلاً عن قدرتهم المحدودة على الحصول على الرعاية الصحية: «إنها تكفي بالكاد لوجبة غداء، فما بالنا بالإفطار والعشاء».

تعمل الحكومة البلغارية، التي قامت بإيواء نحو نصف طالبي اللجوء البالغ عددهم الإجمالي ٨,٠٠٠ في سبعة مراكز للإقامة ترعاها الدولة، على توفير الحصص التموينية. أما بقية ملتمسي اللجوء فقد وجدوا مكاناً للإقامة، إلا أن مرافق الدولة التي امتلأت إلى أقصى طاقتها بالأفغان والعراقيين والماليين والفلسطينيين والسوريين والصوماليين توفر الخدمات الأساسية فقط.

كان مخيم هارمانلي؛ الأكثر ازدحاماً وتهدماً، في السابق قاعدة عسكرية تقع على بعد ٥٠ كيلومتراً من الحدود التركية. وقد افتتح في ١٢ من أكتوبر/ تشرين الأول، ويعد معظم طالبي اللجوء فيه من السوريين. ولا يعد المخيم صورة جيدة عن أوروبا التي تسعى أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين للذهاب إليها عند عبورهم من تركيا إلى بلغاريا؛ فهي أفقر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. هذا البلد الواقع أقصى جنوب شرق أوروبا غير مهيأ أو مجهز للتعامل مع التدفق المتزايد للاجئين، كالبلدان الأساسية المضيفة لهم، إذ إنه يسعى للحصول على مساعدة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الأخرى.

في ختام زيارته للمخيم اليوم، صرح فينسنت كوشتيل، مدير إدارة أوروبا في مقر المفوضية بجنيف: «عندما يفر اللاجئون من وجه الاضطهاد والحرب ولا يحصلون على الغذاء أو الدواء في الاتحاد الأوروبي، فهناك خطأ يُرتكب إلى أبعد حد. نحتاج إلى مضاعفة الجهود لجسر الفجوة بين الوعود المقدمة لمساعدة بلغاريا في تلبية هذه الاحتياجات والواقع الأليم الذي يعيشه هؤلاء المعدمون الذين يعانون من قسوة البرد في الخيام والحاويات».

في الوقت الذي يشعر فيه الكثير من السوريين ببهجة الخروج من وطنهم المتحارب، وأنهم باتوا غير مهددين بالقصف والقناصة، يشكون من أحوال الطقس الذي أصبح أكثر برودة. عندما افتُتح المخيم، سكن أول ٤٥٠ من ملتمسي اللجوء في أكواخ سابقة التجهيز، ولكن القادمين في وقت لاحق يعيشون في خيام مُعدة لفصل الصيف.

تحتمي «جازية» البالغة من العمر ٢٤ عاماً وعائلتها من العوامل الجوية بخيمة من قماش خفيف. تؤكد المعلمة القادمة من محافظة الحسكة الواقعة شمال شرق سوريا قائلة: «هذه الظروف المعيشية غير مناسبة. إننا نتجمد ليلاً»، مضيفة إنهم لا يملكون مدافئ. لقد بدأت السلطات المحلية في توزيع بعض المدافئ، بيد أن البرد لا يزال مشكلة. يصاب بعض الأطفال بالحمى والبرد، ولكن لا توجد عيادة في المخيم الواقع تحت الحراسة ولا يملك الأشخاص مالاً لشراء الأدوية. ولا بد من الذهاب بالحالات الخطرة إلى أقرب مستشفى، إلا أن كل من لديهم مشكلات صحية شديدة لا يحصلون على المساعدة التي يحتاجون إليها.

يعاني «ديار» البالغ من العمر أربعة أعوام من مرض اللوكيميا، ويحتاج لنقل الدم بصفة دورية ويجب أن يأخذ أدوية لعلاج فرط الحديد المزمن لدى المرضى الذين يجرون نقل دم متكرر. ولكن أسرته فقدت إمداداتها من الأدوية خلال فرارها من سوريا في مطلع العام الحالي. والآن لا يقدر والداه على دفع مقابل الدواء المنقذ لحياته الذي يتكلف ٣٠٠ دولار شهرياً. ويتساءل والده: «ماذا يمكنني أن أفعل؟»، إنها معضلة بالنسبة له وللحكومة المجهدة التي لم تتمكن بعد من تسجيل طلب التماس اللجوء المقدم من العائلة.

ومما يزيد الأمر سوءاً على السوريين في هارمانلي أن مرافق

التخلص من النفايات ومرافق الصرف الصحي في المخيم قد بلغت أقصى حد من الإجهاد، فعلى الرغم من توجه شاحنات القمامة التابعة للبلدية إلى المخيم يومياً، فإن القمامة لا تزال مبعثرة على أرض المخيم. كما أن مرافق الاستحمام غير كافية أيضاً: فهناك ما يزيد عن ٥٠٠ شخص يعيشون في الخيام ووحدات المبيت عليهم أن يشتركوا في ١٠ مراحيض عامة.

لكن سكان المخيم قد أثبتوا سعة حيلتهم، حيث استخدموا النفايات الورقية كوقود لإشعال النار لطهي الوجبات وتسخين المياه ومواجهة درجات الحرارة المنخفضة أثناء الليل. ويحاول البلغاريون أيضاً من جانبهم أن يبذلوا ما في وسعهم لتظل النيران مشتعلة لاستخدامها في مخيم هارمانلي، إلا أن التبرعات لا تفي بالاحتياجات.

على الرغم من الظروف القاسية، لا تزال الروح المعنوية لبعض اللاجئين مرتفعة، فهم يواصلون التفكير في المستقبل. يقول عطار الذي شق طريقه إلى تركيا ومنها إلى بلغاريا بعدما ترك عائلته في مدينة حلب الواقعة شمال سوريا إنه اتصل بعمته التي تعيش في بلغاريا وأعرب عن أمله في أن يتمكن من الإقامة معها: «أحلم بالدراسة في المملكة المتحدة. أتمنى أن أصبح محامياً».

بقلم بوريس تشيشركوف، هارمانلي، بلغاريا

للإطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/5293281d6.html

٢٥٠ ألف سوري في مجتمعات محاصرة و٢,٥ مليون في مناطق يصعب الوصول إليها

مركز أنباء الأمم المتحدة – ٣/١٢/٢٠١٣

أكدت «فاليري آموس» منسقة الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة أن هناك نحو ٢٥٠ ألف سوري محاصرون ولا يمكن الوصول إليهم لتقديم المساعدة، كما يقيم ٢,٥ مليون في مناطق يصعب على عمال الإغاثة الوصول إليها.

وفي جلسة مشاورات مغلقة أبلغت آموس مجلس الأمن الدولي بتحقيق بعض التقدم المتواضع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعمل الإنساني في سوريا. وقالت للصحفيين: «إلا أنني ذكّرت المجلس بأننا لم نشهد تحقيق أي تقدم في بعض المجالات الأكثر صعوبة مثل حماية المدنيين, ونزع الصبغة العسكرية من المدارس, والمستشفيات, والوصول إلى المجتمعات المحاصرة, والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وأريد من المجلس أن يوضح بشكل جلي للغاية أن استهداف المدنيين يتناقض مع القانون الإنساني الدولي».

وأكدت آموس ضرورة مواصلة العمل لضمان تنفيذ توصيات البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر بشأن الوضع الإنساني في سوريا وتيسير جهود الإغاثة للمتضررين من الصراع.

للاطلاع:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=#20012.UqJgi9JdWFk

أمريكا في حضورها.. وفي غيابها

محمد سليم

في كتابه (أمريكا على مفترق الطرق) يعرض فرانسيس فوكوياما للمدارس الفكرية التي تتنافس على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

ثمة أربعة اتجاهات أساسية تناوبت على التأثير في السلوك الأمريكي إزاء العالم، أولها (دون ترتيب زمني) الاتجاه اليميني الجاكسوني الذي يميل تقليدياً إلى جعل الولايات المتحدة تلتزم نوعاً من العزلة، وعدم الخروج من حدودها إلا للضرورة الملحة، وهناك الاتجاه الليبرالي الدولي الذي يستلهم أفكار الرئيس الأمريكي ويلسون، ثم اتجاه المحافظين الجدد، واخيراً الاتجاه الواقعي.

لقد سيطر الاتجاه الواقعي فترة طويلة نسبياً، ويعد وزير الخارجية الأشهر، هنري كسينجر، واحداً من أبرز رموزه ومنظريه، ويركز الواقعيون على المصالح الحيوية والاقتصادية على حساب المبادئ والمثل، وهم يعتبرون أنظمة الدول الأخرى بمثابة كرات بلياردو، فليس مهماً ما في داخل هذه الكرات، وهم ليسوا معنيين بما إذا كانت الكرات تنطوي على بلاستيك أو ورق مقوى أو مطاط.. المهم هو تموضعها على الطاولة واتجاهات حركتها وإمكانية استخدامها في تسجيل النقاط ومن ثم الفوز. بمعنى آخر، ليس مهماً إن كانت الأنظمة السياسية للدول ديمقراطية أم ديكتاتورية، ليبرالية أم شمولية، يسارية أم يمينية، تراعي حقوق الإنسان وتحترم حرياته أم لا.. بل المهم هو سلوك هذه الأنظمة تجاه الولايات المتحدة ومصالحها.

اتجاه المحافظين الجدد، خلاف ذلك، يأخذ طبيعة الأنظمة السياسية بعين الاعتبار، بل ويوليها أهمية كبيرة، وذلك استناداً إلى فكرة قالها معلم المحافظين الجدد، المفكر ليو شتراوس، الذي كان يؤكد أن طبيعة النظام السياسي وسياسته الداخلية يحددان سلوكه الخارجي، فالنظام الليبرالي الديمقراطي القائم على مراعاة حقوق شعبه وصون حرياته يلتزم بالمعايير ذاتها تجاه الدول والشعوب الأخرى، أما النظام الاستبدادي القمعي فإنه يهضم حقوق الدول والشعوب الأخرى مثلما يهضم حقوق شعبه. وقد طور تلاميذ شترواس من المحافظين الجدد هذه الفكرة وجعلوها مبدأ أساسياً في عقيدتهم، وصاروا يطالبون بالتركيز على الطبيعة السياسية للأنظمة وليس فقط على سلوكها، معتمدين مبدأ التدخل الأمريكي لتغيير الأنظمة ولو بالقوة، فبجعل الدول تتبنى القيم والمثل الأمريكية تكون القوة الأعظم قد ضمنت ديمومة مصالحها.

لقد انتشى المحافظون الجدد بالنصر الذي حققته نظريتهم إثر انهيار جدار برلين، إذ كانوا يلحون (دون أن يصغي لهم أحد) على أن تغيير الأنظمة الشيوعية في دول أوربا الشرقية سيجعل شعوب هذه الدول تهرع إلى تبني المبادئ الليبرالية والارتماء في حضن الولايات المتحدة، وهذا ما حدث بالفعل. وعندما وصل جورج بوش الابن إلى البيت البيض، محاطاً بالمحافظين الجدد، أراد هؤلاء تكرار تجربة جدار برلين في أمكنة أخرى ولاسيما الشرق الأوسط، فكانت كارثة غزو أفغانستان ثم كارثة غزو العراق، كما كانت النهاية السريعة لسيطرة المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية.

جاء أوباما ليعكس مسار هذه السياسة، مديراً ظهره لعقيدة المحافظين الجدد، وعائداً أدراجه إلى الاتجاه الواقعي، وإذا كان بوش الابن قد أشعل الحرائق بسبب تدخله، فإن أوباما جلس ليتفرج على الحرائق التي أشعلها الآخرون، وهكذا دفعت شعوب الشرق الأوسط الثمن في المرتين، فقد ذهب العراقيون ضحية لسياسة التدخل، قبل ان يذهب السوريون ضحية لسياسة النأي بالنفس.

وفق واقعية أوباما فليس مهماً شكل النظام السوري وطبيعته، والأسئلة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية.. هي بلا معنى مقابل السؤال الأكثر جدوى: هل يصلح هذا النظام لخدمة مصالح أمريكية؟

الإجابة عن هذا السؤال هي في النهاية ما سيحدد الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، أما مئات الآلاف من القتلى، والملايين من المهجرين، وعشرات المدن والبلدات المدمرة.. فلا تؤثر في هذا الموقف.

لا نريد من أمريكا أن تعيد فلسفة الانتداب الاستعماري فتحتلنا لتحضرنا وتدخلنا حظيرة المدنية، كما لا نتوقع منها أن تكون جمعية خيرية توزع الحرية والديمقراطية على المحتاجين، ولكننا في الوقت نفسه لا نطيق أن تكون القوة الأعظم مجرد لاعب بلياردو انتهازي.

الجبهة الإسلامية: حرب ضد الجميع

ياسر عطا الله

بعد اشتباكات عنيفة دارت يوم السبت الماضي، تمكن مقاتلو الجبهة الاسلامية من السيطرة على مستودعات ومقار تابعة لهيئة أركان الجيش الحر عند معبر باب الهوى الحدودي.

وحسب إحدى الروايات فإن (الجبهة) لم تكن طرفاً في القتال بل كانت تلعب دور قوات الفصل، ذلك أن تنظيم داعش هاجم الكتيبة الاولى التابعة للجيش الحر في قرية بابسقا في ريف ادلب وسيطر على أجزاء من مستودعات الأركان فيها بعد فرار معظم الأفراد التابعين للأركان، ما دفع حركة أحرار الشام (أبرز تنظيمات الجبهة) للتدخل وحماية بقية عناصر الحر ووضع يدها على بقية مستودعات الذخيرة.

ولكن مصادر الجبهة الإسلامية نفسها تكذب هذه الرواية، إذ صرح النقيب إسلام علوش، الناطق العسكري باسم الجبهة، بأن «أحد الفصائل شن هجوماً على هيئة الأركان وطلبوا منا المؤازرة فلبينا»!.

إذاً فالجبهة دشنت حربها العسكرية ضد الجيش الحر، بعد أن كانت تخوض ضده حرباً إعلامية وسياسية، والواقع أن الخطوة الجديدة لم تكن مفاجئة كونها تأتي في سياق متسق بدأ عملياً مع البيان التأسيسي للجبهة.

في بيانها هذا، وما تلاه من تصريحات وتصرفات، برزت النزعة الإقصائية في مشروع الجبهة، فهي تقصي، من حيث المبدأ، كثيراً من فصائل المعارضة المسلحة والتيارات السياسية

الموجودة على الساحة، ولاسيما تلك التي تنتمي إلى الجيش الحر والائتلاف الوطني، وتقول وثائقها صراحة بأنها تعتبر نفسها ممثلاً شرعياً ووحيداً للثورة السورية، وبديلاً عن كل مكونات المعارضة (بشقيها السياسي والعسكري).

مبكراً حسمت الجبهة رؤيتها لشكل الدولة السورية المقبلة، إذ أعلنت أن «السيادة في هذه الدولة ستكون لشرع الله، وحده مرجعاً وحاكماً وموجهاً وناظماً لتصرفات الفرد والمجتمع والدولة»، مؤكدة رفضها العلمانية والدولة المدنية، كما أعلنت رفضها للديموقراطية وبرلماناتها لأنها «تقوم على أساس أن التشريع حق للشعب عبر مؤسساتها التمثيلية بينما في الإسلام إن الحكم إلا لله».

وكان الأقل تشاؤماً يعتقدون (أو يتمنون) أن الجبهة ستؤجل مشروع الدولة الإسلامية إلى ما بعد إسقاط النظام، وإلا فإنه سيكون مشروع فتنة خطيرة العواقب.

ولكن الجبهة كذبت ظنون هؤلاء وأمنياتهم، وها هي تباشر منذ الآن مشروع دولتها المنشودة، معلنة الحرب على جميع الجبهات، جبهة النظام وجبهة الجيش الحر، وربما غداً يأتي دور جبهة القاعدة..

ألا تبالغ الجبهة في تقدير قوتها وإمكانياتها؟ هل هي قادرة على النصر في حرب كهذه؟ ألم يكن الأجدى أن توحد جبهة خصوم النظام، ثم بعد هزيمته يكون كلام آخر وحرب أخرى؟

معركة الجبهة ضد الجيش الحر تؤكد ما تنبأ به البعض، من أنها تحمل في بذور تأسيسها مشروع حرب أهلية.

وللأسف فإن الأيام القليلة القادمة مرشحة أن تحمل إلينا المزيد من الدلائل المؤكدة لهذه النبوءة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٦) ٢٠١٣/١٢/٩

ماذا تريد واشنطن من حوارها مع إسلاميي سوريا؟

هشام القاسم

ما الذي جعل الإدارة الأمريكية تقدم على فتح حوار مع مجموعات إسلامية معارضة في سوريا؟

مساعدة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماري هارف، التي أعلنت الخبر قالت إن بلادها تسعى من خلال هذا الحوار «إلى التوصل لحل سياسي للنزاع الذي يدمر سوريا منذ أكثر من عامين ونصف العام».. فهل نفهم من ذلك أن واشنطن تسعى لإقناع المجموعات الإسلامية بالموافقة على مؤتمر جنيف، وربما المشاركة فيه؟ إذا كان هذا صحيحاً فإنه مما يثير الفضول معرفة كيف سينجز الأمريكيون هذه المهمة، بمعنى آخر: ما الذي سيقدمونه لهذه المجموعات مقابل قبولها بالتسوية السياسية؟

ولكن ما هي المجموعات الإسلامية التي تحاورها واشنطن؟

لم تسم هارف هذه المجموعات، واكتفت بالتأكيد على أن الاتصالات الأمريكية تستثني مجموعات مرتبطة بـالقاعدة مثل جبهة النصرة، المدرجة على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، ولكن عضو الائتلاف الوطني وسفيره لدى أميركا، نجيب الغضبان، رجح أن «تكون المجموعات الإسلامية التي بدأت الولايات المتحدة بالتحاور معها هي مجموعة الفصائل المنضوية في تكتل الجبهة الإسلامية لدفعها نحو المزيد من الاعتدال».

أياً يكن، فهذه خطوة غير عادية، تثير الحيرة وتعزز الغموض الذي يكتنف الموقف الأمريكي من الأزمة السورية. الولايات المتحدة بررت فتورها إزاء المعارضة السورية بدعوى ازدياد نفوذ الجماعات الإسلامية، وقد عاقبت الائتلاف بالتجاهل وتقليص الدعم لأنه لم يعلن نأيه الصريح عن هذه الجماعات، وإذا بها اليوم تقفز من فوق الائتلاف وتذهب إلى حوار مباشر وعلني مع جماعات إسلامية كانت، قبل أربع وعشرين ساعة، قد أعلنت انسحابها من الجيش الحر (الصنو العسكري للائتلاف الوطني)، فما هي الرسالة الأمريكية المستجدة؟!

مبدئياً ثمة دلالة واضحة، وهي أن المجموعات الإسلامية، ولاسيما تلك المنخرطة في الجبهة الإسلامية، قد أثبتت حضوراً فاعلاً على الساحة السورية، فهي تظهر تماسكاً نسبياً في صفوفها، وتقاتل بشراسة وكفاءة عاليتين (الغوطة الشرقية مثلاً)، ما جعلها تغدو، وخاصة في الأشهر القليلة المنصرمة، لاعباً أساسياً يصعب تجاهله. ومعروف عن الأمريكيين أنهم يأخذون متغيرات الواقع بعين الاعتبار، ويميلون إلى التعامل الواقعي مع القوى التي تثبت فاعلية وحضوراً، وهم أحياناً يغيرون في مواقفهم بناء على متغيرات موازين القوى على الأرض.

وإذا كان صحيحاً أن الولايات المتحدة معنية بمحاربة القاعدة والتنظيمات المرتبطة بها في سوريا، فهي تدرك أن هذه مهمة يصعب إنجازها دون معونة، أو على الأقل، تحييد القوى الإسلامية الأخرى الأكثر اعتدالاً، ويبدو أن الأمريكيين لا يزالون يؤمنون بالحكمة التي تقول إن الإسلام المعتدل، وليس القوى العلمانية، هو الكفيل بتضييق الخناق على الإسلام المتطرف.

من جهة أخرى، فربما تكون الولايات المتحدة تتابع الجزء المتعلق بها من الاتفاق مع روسيا، إذ أخذت على عاتقها إقناع المعارضة السورية بحضور مؤتمر جنيف مقابل إقناع روسيا للنظام، وقد رأينا كيف أثمر الضغط الأمريكي عن موافقة الائتلاف الوطني بالذهاب إلى المؤتمر، وإن ظل محتفظاً ببعض شروطه، ولكنها موافقة ناقصة وغير ذات جدوى ما دامت القوى الفاعلة على الأرض (وأبرزها الجبهة الإسلامية) تعلن رفضها للمؤتمر شكلاً ومضموناً.

وهنا يحضر السؤال مجدداً: فإذا كانت واشنطن قد أخذت على عاتقها إقناع الجبهة، وغيرها من الجماعات الإسلامية، فكيف سيتسنى لها ذلك؟ ما الذي ستقدمه لهذه الجماعات لتضمن قبولها؟

هناك من سارع إلى التأكيد أن المباحثات الأمريكية مع المجموعات الإسلامية تتجاوز مؤتمر جنيف بكثير. فالأمريكيون ما زالوا مصرين على تجربة التعاون مع الإسلاميين بوصفهم القوة الوحيدة المؤهلة لسد الفراغ الناجم عن غياب الأنظمة التي حكمت العالم العربي لنصف قرن، وإذا كانت التجربة قد فشلت في مصر فهذا لا يعني فشلها في كل مكان. ومن هنا فالمباحثات تأخذ منحى استراتيجياً يفضي في النهاية إلى اعتماد القوى الإسلامية المعتدلة (الجبهة الإسلامية خاصة) بديلاً عن النظام السوري القائم.

لا يحظى هذا الاستنتاج بنصيب وافر من الواقعية، فقد جاهدت الولايات المتحدة لإقناع السوريين والعالم بأنها ليست في صدد بذل أي مجهود حقيقي لإسقاط النظام، كما أنها فعلت الكثير لتحول دون تمكن المعارضة المسلحة من الحسم العسكري، ولا دليل على أنها غيرت رأيها في هذا الشأن حتى يصح الحديث عن سعيها لإبدال نظام بنظام.

وكذلك فهذا الاستنتاج يخالف الاتفاق الأمريكي الروسي، والذي بموجبه سلمت الولايات المتحدة الملف السوري لروسيا، بل وتعهدت بالسعي لإنجاح الحل الروسي المتمثل بمؤتمر جنيف، وأكثر من ذلك، فهي تجاري الجهد الروسي في إعادة تأهيل النظام، فكيف يستقيم ذلك مع الحديث عن نية أمريكية لتجهيز البديل؟!

ثمة قراءة أخرى تقول إن الولايات المتحدة تسعى إلى عقد تسوية سياسية بين النظام والقوى الإسلامية تستند إلى فكرة طرحتها تركيا في وقت مبكر من عمر الأزمة السورية، ومفاد الفكرة هو تقاسم للسلطة بين النظام الذي سيحتفظ بالرئاسة، مع تقليص صلاحياتها، وبين المعارضة الإسلامية التي ستتولى الحكومة، مع توسيع صلاحياتها..

لا شك أننا نقف أمام تسوية مستحيلة، فأي شراكة هذه التي ستجمع بين نظام لا يزال متشبثاً بشعار «إلى الأبد»، ومعارضة تقاتل من أجل هدف وحيد: إقامة دولة إسلامية؟!

الأكثر واقعية إذاً هو أن التواصل الأمريكي مع المعارضة الإسلامية يقتصر على الإعداد لجنيف ٢، أما كيف سيقنع الأمريكيون هذه المعارضة وماذا سيقدمون لها، فعلى الأرجح أنه ليس في جعبتهم أكثر مما قدموه للائتلاف، وحسب صفحة الثورة السورية على الفيسبوك فإن مسؤولاً في إحدى وزارات الخارجية الغربية (الأرجح أنه أمريكي) قال لوفد من الإئتلاف:

إن مهمة الدول الراعية للمؤتمر هي فقط وضع الأطراف المتصارعة على طاولة الحوار، وتلك الأطراف هي من سيُقرر مستقبل بلادها ومصيرها. ولا يوجد أي شكل من أشكال الضمانات، ولا من قبل أي دولة قبيل انعقاد مؤتمر جنيف٢، سواء حول ذهاب بشار أو عدم ترشيحه للانتخابات الرئاسية القادمة أو حول تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات.

كما لا يوجد أي ضمانات حول تطبيق مقررات ومخرجات جنيف٢، وما سيُتفق عليه سيتم الذهاب به مباشرة إلى مجلس الأمن، ولكن ليس تحت الفصل السابع. ولن تستطيع أي دولة عربية تقديم أي ضمانات لكم، لا قبل انعقاد المؤتمر ولا بعده، ومن سيرفض منهم الآن سيوافق غداً.

والأهم: ليس في وارد الدول التدخل العسكري في سوريا لإسقاط النظام، لا الآن ولا بعد عشرين سنة.

إن عدم حضور الإئتلاف ومشاركته في أعمال مؤتمر جنيف٢، سيكون له تداعيات خطيرة على الإئتلاف».

لا طائل من الصراع المسلح، ولا أمل في حسم عسكري، وذهابكم إلى مؤتمر جنيف أفضل من تغيبكم عنه، فهناك ربما تستطيعون الحصول على نصيب من الكعكة التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحضيرها..

ربما هذا كل ما سيسمعه الإسلاميون من الإدارة الأمريكية. وهل في مقدورها، أو في نيتها، ما هو أكثر من ذلك؟

ترجّل «نيلسون مانديلا» .. والسوريون يبحثون عن «مانديلا سوريا»

سارة مُراد

مع اقتراب نهاية العام ٢٠١٣, واقتراب الثورة السورية من اختتام عام الثالث, غادر المناضل من أجل تحرير بلاده من نظام الفصل العنصري «الأبارتايد», الرئيس السابق لجنوب افريقيا, «نيلسون مانديلا» يوم ٥ كانون الأول ٢٠١٣, في منزله في «جوهانسبرج», عن عمرٍ ناهز خمساً وتسعين عاماً, قضى منها سبعاً وعشرين عاما كمعتقلٍ سياسي.

على الفور انطلقت آلاف رسائل التعزية, الرسمية, والإعلامية, والإلكترونية عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي, من جهتها نعت كل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية المناضل الذي تمّ تكريمه في حياته ب (٢٥٠) جائزة عالميّة, حتى أنه طلب هو توقيف حملات ترشيحه وتكريمه لأي جوائز إضافية, خاصة بعد أنّ نال جائزة «نوبل للسلام» عام ١٩٩٣, بالمشاركة مع «فريدريك ويليم دي كليرك»، آخر رئيس أبيض لجنوب أفريقيا, التي حكمها نظام الفصل العنصري «الأبارتيد»عقوداً طويلة, موقعاً العديد من انتهاكات حقوق الإنسان بحق السكان الأصليين للبلاد.

أمّا التعليقات الرئاسية فقد امتدّ طيفها من وصف ملكة بريطانيا «إليزابيث الثانية» لزعيم جنوب أفريقيا الراحل بأنه «رجل عمل بلا هوادة من أجل خير بلاده», إلى اعتبار الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» أنّ مانديلا: «حقق أكثر مما يمكن أن نتوقعه من أي شخص آخر».

حتى أنّ الرئاسة السورية وفق ما نقلت «رويترز» وجدت من الوقت ما يكفي للتعليق على رحيل السجين السابق, والمناضل السياسي, والرجل المعروف بمقولته الشهيرة: (الحريّة لا يمكن أن تُعطى على جرعات، فالمرء إما أن يكون حرّاً أو لا يكون حرّاً). وإن كان «مانديلا» يمثّل رمزاً لدوره البارز في دعم عملية الانتقال السلمي, والمصالحة الوطنية التي قامت في جنوب أفريقيا, لترميم ما نتج عن عقود من الاضطهاد والعنف الممارس من قبل مجموعة بحق مجموعة أخرى من السكان, إلاّ أنّ الحكومة السورية, بكل سوداويتها الكاريكاتيرية, اختارت التركيز في كلماتها عن الراحل حول نضاله من أجل الحرية!! في الوقت الذي تتهم جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الحقوقية ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الحكومة السورية بارتكاب مجازر بحق الإنسانية, وتطالب جهات عدّة ودول عدّة بإحالة ملف الحكومة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية, حتى لتبدو كلمات الرئاسة السورية سخريّة من العالم وقيمه أكثر منها كلمات احترامٍ تقال بحق مناضل من أجل حقوق الإنسان. إذا قالت الرئاسة السورية عن «مانديلا»: (أصبح تاريخه «مانديلا» النضالي مُلهماً لكل الشعوب المستضعفة في العالم, وبانتظار أن يتعلّم الظالمون والمعتدون الدرس بأنهم في النهاية هم الخاسرون)

أمّا الرئيس السوري الذي يقود حرباً ضدّ شعبه, مارست فيها قواته انتهاكاتٍ امتدّت من الاعتقال التعسّفي, والإخفاء القسري, والتعذيب, والإعدام الميداني, حتى استخدام جميع أنواع الأسلحة المُحرّمة دولياً كالقنابل العنقودية والفراغية والمسمارية, إلى تجويّع المدنيين, تعذيب الجرحى وتحويل المشافي والمدارس إلى مراكز اعتقال, وسواه الكثير, وصف الرئيس حياة السجين السياسي السابق بأنّها: (مصدر إلهام للمقاتلين من أجل الحرية ودرس للطغاة)!!!! فهل مرّ أمام مكتب الرئاسة السورية معلومة تفيد أنّ «نيلسون مانديلا» امتنع عن الترشّح لولاية ثانية؟!!

في بداية حياته السياسية انخرط المحامي «مانديلا» في السياسة المناهضة للاستعمار، وانضم إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، برز على الساحة في عام ١٩٥٢ في حملة تحدٍ من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٥-١٩٥٥ ألقي القبض على «مانديلا» أكثر من مرة, ثمّ تمّت محاكمته مع قيادة حزب المؤتمر الوطني «بترانسفال» في محاكمة الخيانة ١٩٥٦-١٩٦١ وبرئ فيما بعد. لاحقاً تطرّف المناضل الحقوقي, وشارك الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا في تأسيس منظمة «اومكونتو وي سيزوي» المتشددة عام ١٩٦١، فكان أنّ ألقي القبض عليه واتهم بالاعتداء على أهداف حكومية. وفي عام ١٩٦٢ أدين بالتخريب والتآمر لقلب نظام الحكم، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

خلال سنوات سجنه (في جزيرة «روبن آيلاند»، ثم في سجن «بولسمور» ثمّ سجن «فيكتور فيرستر») التي امتدت ٢٧ عاماً, تصاعدت الحرب الأهلية في جنوب أفريقا, وعندما نجحت الضغوط الدولية من أجل إطلاق سراحه عام ١٩٩٠, خرج «مانديلا» من السجن مُغادراً الماضي, مُتشبّثاً بالمستقبل. فقاد من موقعه كرئيس لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي المفاوضات

مع الرئيس «دي كليرك» لإلغاء نظام الحكم المعروف بالفصل العنصري, وإقامة انتخابات متعددة الأعراق في عام ١٩٩٤, فاز فيها كأوّل رئيس أفريقي يحكم جنوب أفريقيا. مؤسّساً لتجربة لا تعد الأكثر عدالة, ولكنها من أنجح تجارب «العدالة الانتقالية» التي ساعدت بلاده وشعبه في تخطّي آثام الماضي, من خلال عمليّة مصالحة وطنيّة اعترف فيها بعض الجناة بجرائمهم وطلبوا المغفرة, وأعلن الضحايا استعدادهم للسير في طريق المسامحة. فكان تأسيس ما عرف ب «لجان الحقيقة والمصالحة» للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي من أبرز قرارات «مانديلا» الرئاسية.

فهل تقرأ الرئاسة السورية ما خلف الاسم الكبير؟ هل تتوقف أمام الأفعال التي جعلت من محامٍ استغرقه قرابة الخمسين عاماً لإتمام دراسته القانونية, مناضلاً من أجل الحريّة يحترمه حتى خصومه قبل أبناء شعبه؟ هل تقرأ الرئاسة السورية لتميّز الشعرة الفاصلة بين مناضلٍ من أجل حقوق الإنسان, من أجل الكرامة والحريّة لشعب, وبين إرهابي كما تطلق هي على آلاف المعتقلين والمفقودين والقتلى تحت التعذيب وضحايا ثورة الحرية والكرامة في سورية؟ هل تدرك هذه الرئاسة أنّها لم تقم بأي عمل لترميم آثام ماضي «حماة ١٩٨٢»؟ ولم تقم بأي عمل من أعمال «الحقيقة والإنصاف والمصالحة»؟ ولا تزال أسماء الضحايا وأعدادهم من مفقودين وقتلى تقريبيّةً إلى اليوم, مثلهم مثل ضحايا مجزرة «سجن تدمر» ولاحقاً مجزرة «سجن صيدنايا»؟ وهل تتذكر الرئاسة السورية أنّها انتظرت حتى الخطاب الثاني بعد أن تحوّل مطلب المتظاهرين السلميين من مطالب إصلاحية في انتفاضة درعا, إلى مطلب إسقاط النظام, كي تعتبر من سقط من قتلى خلال الانتفاضة ضحايا للوطن؟ دون أن تُعلن حتى الحداد الرسمي على أرواحهم حتى اللحظة.

من جهتهم بادر مثقفون وناشطون سوريون إلى طرح السؤال, وهو كما صاغته صفحة «مشغل حمص الدولي لحياكة المؤامرات»:

س سؤال: برأيك, من هو مانديلا المعارضة السورية ؟؟

من خلال اعتماد النظام السوري سياسة «أفضل السوء», وفي سياق عمله الدؤوب على تحويل الثورة السورية من ثورة شعبية مطالبة بالكرامة والحرية الإنسانية, إلى انتفاضة مُسلّحة, دخل فيها لاعبون كثر من القاعدة إلى التنظيمات الجهادية المُسلحة, وتنظيمات شيعيّة, وسواه, فقد أقصى هذا النظام أي «بديل أخلاقي», عبر استهدافه المباشر للنشطاء السلميين والحقوقيين والمناضلين اللا عُنفيين, لكن السؤال الحقيقي, هل يمكن فعلاً القضاء على «البديل الأخلاقي»؟! هل يمكن فعلاً التصديق بأنّ بلداً بأكمله سوف يبقى حبيس الماضي الأسود؟ كما رحل «نيلسون مانديلا» رحل آلاف الجنوب أفريقيين من أجل حرية جنوب أفريقيا, وآلاف السوريين من أجل حرية سوريا وكرامة شعبها, يرحل الأفراد وتبقى الأفكار, وحدها لا تموت.

شكل جديد للمبايعة

فداء يونس

سعى الأسد الأب منذ البداية لتأسيس سلطة وراثية في عائلته, فاستحدث لذلك مصطلحات وآليات تنفيذ ذلك, فكان المفهوم الأول الذي استعاده من السلالات الإسلامية التي حكمت بلاد المشرق هو مفهوم البيعة أو المبايعة من الشعب له, وهو مفهوم يشكل انزياحاً عن مفهوم الانتخابات الديمقراطية, ويؤسس لسلالة وراثية جديدة.

كما حاول في ذلك الزمن الغابر، إيجاد آليات لهذه المبايعة, فكانت مسيرات التأييد المليونية التي تسبق أي استحقاق انتخابي أو تشريعي, بل تعدت وظيفتها ذلك باتجاه تسويغ أي إجراء ينوي الإقدام عليه بصفته إرادة شعبية حرة, حتى لو كان يشكل افتئاتاً على تلك الإرادة كما حصل مع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية, التي أدت لانشقاق الحزب الشيوعي السوري- رياض الترك ١٩٧٢, ثم خروج حزب الاتحاد الاشتراكي «جمال الأتاسي» ١٩٧٣, وكذلك لاحقا مع اقرار دستور ١٩٧٣ الذي عارضته الكثير من فئات المجتمع وقواه السياسية.

أتقنت سلطة البعث لعبة الاستقواء بالإرادة الجماهيرية, فهي تجبر طلبة المدارس والموظفين والعمال على الخروج بمسيرات حاشدة لدعم إجراءاتها, ومنحها صفة المباركة أو المبايعة فيما يخص الانتخابات, واستمرت هذه اللعبة حتى بعيد انطلاق الثورة السورية بأشهر, حين بدا انهيار النظام واضحا في كل مفاصل الدولة, وتحولت المسيرات المليونية إلى مجرد كركتر يثير السخرية, ويؤكد عجز النظام عن حشد الآلاف ناهيك عن الملايين, فابتدع صيغة جديدة للمبايعة.

الفئات المجتمعية ذاتها التي ماتزال تعيش تحت سلطته, كالطلاب والموظفين وما تبقى من عمال, إضافة لشبيحته وعناصر الأمن والجيش, كل العاملين في الدولة ملزمون الآن بالتوقيع على طلب ترشيح الأسد لولاية وراثية ثالثة، أثناء قبض الرواتب والأجور, لجمع أكبر عدد من التواقيع وتوظيفها إعلامياً كمطلب شعبي وجماهيري لبقاء الأسد في السلطة, وتصوير هذه اللعبة بأنها إرادة الشعب التي تجبر الرئيس على البقاء في السلطة, وليس للرئيس إلا أن يزعن, ويجري انتخابات ديمقراطية كعادته تطوّبه سلالةً حاكمة للأبد!

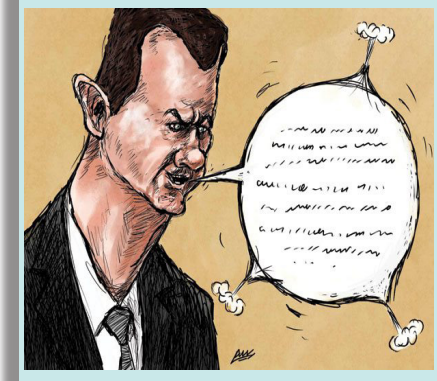

كاريكاتير العدد

مسيحيو سوريا

جورجيت أسعد

عندما سمعت البطريرك يوحنا يازجي, بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس صباح يوم الجمعة على راديو «بي بي سي» العربي، يصف ما جرى في معلولا باعتباره: هجمة ممنهجة ومقصودة على الكنائس، يراد بها تحويل الأنظار عن حقيقة ما يجري في سوريا وتصوير الأمر على أنه استهداف للمسيحيين. كما أكد «نحن سوريون مسيحيون عرب ونقف مع شعوبنا», لسنا أولاد «مبارح» لنقف مع نظام أو غيره.

تذكرت كتاب «المسيح السوري» للأب إبراهيم متري رحباني, الذي ألقى فصوله كعظات كنيسية أو محاضرات في أمريكا, وجمع لأول مرة عام ١٩١٦ ليطبع بعدها حوالي ١٩ مرة بالإنكليزية, قبل أن يترجمه الأستاذ أسامة عجاج مهتار إلى العربية بعد ما يُقارب التسعة عقود من الزمن.

نعم المسيح سوري, والمسيحية سورية قبل أن يُصدّرها بولس الرسول من سوريا إلى العالم أجمع, الذي اعتنق المسيحية دون أن يفهم شيئاً عن السورية, وقبل أن يصل مقاتلو القاعدة أو داعش إلى سوريا, مقاتلين باسم الاسلام دون أن يفهموا شيئا عن السورية, لذلك ظلّ هؤلاء وأولائك بعيدين عن المسيحية أو الإسلام.

فالمسيحية هي صنو الروح السورية, والانتماء إلى المسيحية هو الانتماء إلى سوريا التي يدمرها نظام الأسد بكل وحشية الآن, ويكمل مهاجرو داعش هذا المخطط, النظام يقصف الكنائس والجوامع وكل دور العبادة, ليجبر الجميع على الاحتماء بمظلته التي اقتلعتْ الثورة السورية أوتادها...

نظام الفساد والاستبداد في سوريا لم يعد يملك أية شرعية أخلاقية أو سياسية تمكنه من البقاء في السلطة, لذلك تراه يعمل على تمزيق النسيج السوري الجميل الذي عاش هنا قرونا وأحقابا, بعد أن قتل الكثير ودمر الكثير من سوريا التي انتفضت على سلطته.

ومن هنا أهمية تأكيد البطريرك يوحنا يازجي بأن «أجراس كنائسنا نحن مسيحيي المشرق التي علقت وقرعت من غابر الأيام ستظل تقرع وتُسمعُ صوتَ محبتنا وسلامنا للآخر على اختلاف دينة إلى الدنيا برمتها».